الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

•**تاريخ الاجتماع:** 26 سبتمبر 2024

•**جدول الأعمال:** الاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع قانون عدد 2024/57 يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي.

•**الحضور:**

الحاضرون 10 / **المعتذرون** 01 / **الغائبون** 04 / **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** 00

افتتاح الجلسة: 10:00 صباحا **رفع الجلسة: 13:30 بعد الزوال**

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، بتاريخ 26 سبتمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع قانون عدد 2024/57 يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي.

وخلال النقاش بيّن أعضاء اللجنة أنّ القطاع البنكي يبقى العمود الأساسي في تمويل ميزانية الدولة ودفع الاستثمار رغم الاشكاليات التي تعرقل تطور هذا القطاع، مشيرين إلى الصعوبات التي يشهدها البنك التونسي السعودي مما يستوجب الترفيع في رأس ماله كحل لإنقاذه.

وتساءلوا عن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع ديون هذا البنك وتسجيل خسائر متراكمة وعن وجود توجه لمحاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية هذا البنك وسوء التصرف في الأموال العمومية، وطالبوا بالاطلاع على قائمة القروض التي لم يتم استخلاصها.

واستفسروا كذلك عن ضمانات تفادي الخسائر مستقبلا، وعن جدوى تحويل اختصاص هذا البنك من بنك استثماري إلى بنك شمولي، كما طالبوا بضرورة الاطلاع على تفاصيل البرنامج التصحيحي المرتبط بعملية الترفيع في رأس مال البنك والجهات المعنية بالمصادقة على هذا البرنامج.

وأشار بعض النواب إلى أنّ المبلغ المتعلق بالترفيع في راس المال لن يمكّن البنك من تجاوز الصعوبات التي يعاني منها، واقترحوا دمج بعض البنوك بما يمكن من تمويل المشاريع الكبرى، وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة إصلاح القطاع البنكي في إطار رؤية شاملة تمكّنه من تمويل المشاريع الكبرى والتواجد داخل تونس وخارجا.

كما أكّدوا أنّ وثيقة شرح الأسباب لم تتضمن بيانات إحصائية ومعطيات تهم البرنامج الإصلاحي للبنك ومدة إنجازه.

وفي ردودها أفادت المديرة العامة للتمويل بوزارة المالية أنّه تمّ إقرار تحويل بنوك التنمية إلى بنوك شمولية منذ سنة 2002 بمقتضى القانون عدد 2001/65 المتعلق بمؤسسات القرض، ثمّ استعرضت الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضعية المالية للبنك التونسي السعودي والمتمثلة في ما يلي:

- تحول هذا البنك إلى بنك شمولي بعد أن كان بنك تنمية يمول عددا من المشاريع خاصة منها السياحية، وعدم تمكنه من منافسة البنوك التجارية في الساحة البنكية،

- تقلّص نشاط هذا البنك وتعطل المشاريع التنموية التي يُمولها خاصة بعد سنة 2011 مما تسبب في ارتفاع الديون وتسجيل خسائر متراكمة،

- تقلّص الأموال الذاتية لهذا البنك إلى ما دون نصف رأس ماله بما أدى إلى تراجع مؤشر الصلابة المالية (Ratio de solvabilité) وهو ما جعله في وضعية متعثرة وفق أحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية وبالتالي إدراجه آليا ضمن لجنة إنقاذ،

وأفادت أنّه تمّ خلال جلسة عمل وزارية إقرار المحافظة على مساهمة الدولة في البنوك المشتركة، وتشكيل لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة للإشراف على اختيار مكتب خبرة للقيام بتدقيق شامل وكذلك تدقيق استراتيجي يطرح خيارات لإعادة هيكلة البنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني صعوبات ومنها البنك التونسي السعودي، على أن ترفع هذه اللجنة أعمالها إلى مجلس وزاري مضيق للمصادقة بناء على هذا التدقيق الشامل في الجوانب القانونية والمالية والحوكمة.

هذا وأضافت أنّ مكتب الخبرة قدم عدة خيارات للإصلاح وإعادة هيكلة هذا البنك.

وبخصوص ضمانات عدم تسجيل خسائر مستقبلا، بيّنت ممثلة الوزارة جديّة الجانب السعودي في إصلاح وإنقاذ هذا البنك، مؤكدة أنّ هذا الدعم سيتمّ وفق برنامج تصحيحي يتضمن مجموعة من الإصلاحات المالية والتنظيمية لضمان ديمومة البنك.

كما تعرضت إلى فرضية دمج عدد من البنوك الشمولية مؤكدة أنّها بصدد الدرس من قبل مكتب الخبرة، وأنّ القيام بإصلاحات هيكلية يمكن أن يكون أكثر جدوى.

وتطرق ممثل وزارة المالية إلى مسألة مساهمة المنشآت العمومية في رؤوس أموال المؤسسات العمومية وفق ما يخوله القانون وإمكانية تعويض الدولة لبعض المساهمين العموميين، مؤكدا أنّ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ارتأى المحافظة على مساهمته ومواكبة عملية الاكتتاب في رأس مال هذا البنك.

وبخصوص محاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية هذا البنك، أفاد مدير عام البنك أنّه تمّت إحالة ملفات المشاريع المعطلة إلى القضاء مشيرا إلى أنّ المتابعة متواصلة وأنّ الإجراءات القضائية والصلح الجزائي يتطلب حيزا من الزمن. وشدّد على ضرورة حوكمة هذا البنك ودعم التمويل الذاتي والترفيع في هامش الفائدة قصد تعزيز موارده بما يحقق أهدافه.

وتطرق ممثل البنك المركزي إلى الإجراءات المتصلة بعملية الاكتتاب، مشيرا إلى أنّ البنك المركزي طلب من البنك التونسي السعودي مدّه ببرنامج عمله على المدى القصير للتحكم في المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة والحفاظ على أموال المودعين.

وفي خاتمة الجلسة، قررت اللجنة طلب مزيد من المعطيات حول البرنامج الإصلاحي للبنك التونسي السعودي، ونتائج التدقيق الشامل، والقوائم المالية خلال الخمس سنوات الأخيرة مرفقة بوثيقة شرح الأسباب. كما طلبت الاستماع إلى وزيرة المالية لمزيد الدرس.

رئيس اللجنة: عصام شوشان **مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري**